مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

ظاهرة التصحر في الجزائر وآليات مكافحتها

Desertification in Algeria and mechanisms for combating it

جيلالي محمد*،

المركز الجامعي الشريف بوشوشة، افلو، معهد الحقوق والعلوم السياسية، (الجزائر) ،

m.djillali@cu-aflou.edu.dz، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ ارسال المقال: 2024/03/03	تاريخ القبول: 2024/05/01	تاريخ النشر: 2024/06/01

***المؤلف المرسل**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدة من الظواهر الخطيرة التي تواجه العالم، وهي ظاهرة التصحر وما تسببه من تدهور للنظام البيئي والتنوع الحيوي، والذي تتعرض له المناطق الجافة والشبه الجافة والشبه الرطبة، وما تتركه من تداعيات سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن هذه الظاهرة لقيت اهتماما بالغا على المستوى الدولي، خاصة من طرف هيئة الأمم المتحدة التي بذلت جهودا كبيرة من أجل خفض والحد من هذه الظاهرة، والتي كللت باعتمادها للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1994.

والجزائر كغيرها من الدول المتضررة من هذه الظاهرة حاولت توفير آليات قانونية ومؤسساتية لمكافحة هذه الظاهرة، وهذا من خلال ادماج أحكام الاتفاقية الدولية في تشريعاتها.

الكلمات المفتاحية: التصحر في الجزائر ; تدهور الأراضي ; مكافحة التصحر في الجزائر ; الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

Abstract :

This study contains one of the dangerous phenomena facing the world, which is the phenomenon of desertification, the degradation of the ecosystem and the biological diversity that is exposed to dry and sub-humid areas and which have negative effects on the economic, social and political aspects.

This phenomenon has received great attention at the international level, especially by the United Nations, which has made great efforts to curb this phenomenon, which led to the adoption of the International Convention to Combat Desertification in 1994.

Algeria and other States affected by this phenomenon it tried to provide legal and institutional mechanisms to combat this phenomenon, by incorporating the provisions of the International Convention into its legislations.

Keywords: Desertification in Algeria, land degradation, Combating desertification in Algeria, International Convention to Combat Desertification .

مقدّمة:

تعتبر ظاهرة التصحر من بين أخطر المشكلات المحدقة بدول العالم أجمع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فتدهور الأراضي يؤثر على جزء كبير من أراضي الكرة الأرضية الصالحة للزراعة، ويخلف أثرا مباشرا على العيش الكريم للبشر والتنمية الاقتصادية للبلدان المتضررة، كما يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة واختلال في أسواق الغذاء، في ظل تزايد أعداد السكان، والمحصلة اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولقد طرحت مسألة التصحر لدى هيئة الأمم المتحدة كمشكلة عالمية أول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر المنعقد بنيروبي عام 1977، والذي وضع القضية على جدول الأعمال كقضية اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية النطاق، وأصدر المؤتمر خطة عمل لمكافحة التصحر وخرجت بتوصيات مهمة لمواجهة المشكلة.

كما تعتبر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، هي الانطلاقة الحقيقية للتحضير لاتفاقية دولية تعنى بمكافحة التصحر، وبعد سنة من هذه القمة وبحضور ممثلو قادة 150 دولة المشاركة، بدأت المفاوضات في نيروبي سنة 1993 وانتهت في 17 جوان سنة 1994 بباريس واعتمدت هذه الاتفاقية الدولية بتوقيع 105 دولة.

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة يتضح أن مجموع المساحة المتصحرة في العالم بلغت 46 مليون كيلومتر مربعا، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي المنتمية الى هذه المنطقة الصحراوية، فهي تعاني أشد المعاناة من ظاهرة التصحر التي تزحف كل يوم على أراضي جديدة، تحولها من مناطق صالحة للزراعة أو للرعي الى مجرد كثبان رملية أو أراضي مالحة لا حياة فيها.

ومن خلال ما سبق نقترح الإشكالية التالية:

ما هو حجم مشكلة التصحر في الجزائر؟ وما هي أهم آليات مكافحته؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم التصحر وواقعه

المبحث الثاني: آليات الحد من التصحر في الجزائر في إطار الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994.

المبحث الأول: مفهوم التصحر وواقعه

اجتهد الكثير من الباحثين من مختلف الاختصاصات العلمية في وضع تعريف محدد يجسد معنى التصحر وابعاده المختلفة.

فكلمة التصحر وجدت طريقها إلى قاموس المصطلحات البيئية بعد مؤتمر البيئة والإنسان الذي عقد في مدينة ستوكهولم 1972، وكغيرها من المصطلحات لم يكن لها تعريف علمي واضح، فقد اختلف العلماء حول تعريف مشكلة التصحر و أسبابها[1].

وفي هذا المبحث سوف نحاول إبراز أهم التعريفات لهذه الظاهرة، مع ذكر أهم أسبابها وتأثيراتها.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة التصحر

لقد ظهرت العديد من التعريفات والتي حاولت إعطاء مفهوم لظاهرة التصحر من أهمها:

"التصحر يعني تدهور الأراضي الزراعية المنتجة للمحاصيل، وتحويلها إلى أراضي جرداء غير منتجة بفعل عوامل طبيعية وبشرية، ويأتي العامل الطبيعي (المناخي) في مقدمتها، والمتمثل في ارتفاع درجات الحرارة وقلة أو ندرة الأمطار، وبالتالي أخذت هذه المناطق تكتسب الصفات المناخية للمناطق الصحراوية"[2].

كما عرفها العالم الإيكولوجي الفرنسي (اويرفيل) أنها: "نتيجة التداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات المناخية عبر فترات زمنية طويلة"[3]، ويقصد بها كذلك إحداث تغيير في خصائص البيئة، مما يؤدي إلى خلق ظروف أكثر صحراوية أو أكثر جفافا، بمعنى آخر هو عملية تعميق للظروف الصحراوية، من خلال انخفاض

أو تدهور حمولة الطاقة البيولوجية للبيئة، بما يقلل من قدرتها على إعالة استخدامات الأرض الريفية، لذلك فإن المفهوم البيولوجي هو تدهور قدرة الانتاج البيولوجي للأرض، وبالتالي فهو توسع للرقعة الصحراوية مما يؤدي إلى تراجع المناطق المزروعة والمنتجة خلف خطوطها الأصلية[4].

ويعرفه العالم (روزانوف) بأنه: "عملية تحول غير عكسية في الأرض الجافة والغطاء النباتي الى الجفاف وتضاؤل الانتاجية الحيوية التي قد تنتهي في الحالات الشديدة الى تلف قدرة المجال الحيوي وتحول الأرض الى صحراء"[5].

كما قام مؤتمر الأمم المتحدة عام 1977 بتعريف التصحر أنه: " تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، مما يؤدي في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية"[6].

ولأن ظاهرة التصحر مشكلة بيئية متفاقمة ومعقدة ومتطورة، فقد ظلت موضوع نقاش وتقييم كمي للظاهرة، حتى تم التوصل إلى تعريف سنة 1994 ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر حيث عرفته أنه: "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وفي المناطق الجافة وشبه الجافة الرطبة، والذي ينتج من عوامل مختلفة التغيرات المناخية والنشاطات البشرية"[7].

وإن التصحر لا يعني بالتحديد تحول هذه المنطقة أو تلك الى صحراء قاحلة كما يفهمه البعض، وإنما هو أي تدني او تراجع في المردود الاقتصادي الزراعي، أو تغير في العناصر البيئية بسبب الاستغلال المكثف لها من قبل الانسان وبشكل سلبي.

ولتعدد العوامل المساعدة على انتشار هذه الظاهرة، وتباين البيئات التي تشهدها، فإن درجة التصحر تتباين من مكان إلى آخر، ومن حيث الشدة والآثار المترتبة عليها، لذا يقسم التصحر بشكل عام إلى أربعة أنماط حسب شدة تدهور الأرض:[8]

- تصحر خفيف: تغير نوعي وكمي في الغطاء النباتي والحيواني.
- تصحر متوسط: يحدث انجراف خفيف للتربة وانخفاض إنتاجيتها.
- تصحر شديد: زيادة معدل انجراف التربة وانخفاض كبير في الإنتاج.
- تصحر شديد جدا: تفقد الأرض قدرتها الإنتاجية وتصبح قاحلة وتنتشر فيها الرمال والأراضي المالحة.

المطلب الثاني: الأسباب والآثار

إن طبيعة التصحر يمكن أن تكون معقدة وتحدث نتيجة أسباب وآليات معقدة تتظافر في إحداث عمليات التدهور البيئي الذي يؤدي بالنتيجة الى التصحر، وهكذا فان الصحاري الواسعة تنشأ في جميع قارات العالم تقريبا لعدة اسباب طبيعية وبشرية، أي ليس بفعل عوامل طبيعية فقط ولكن بسبب أعمال الإنسان ونشاطاته الخاطئة التي تحول الكثير من الأراضي المنتجة الى فقيرة وقليلة الانتاج، وينعكس ذلك سلبا في البيئة وعلى مختلف مكوناتها، لذا فان أسباب التصحر كثيرة كما ينتج عنها تأثيرات خارجية، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المطلب.

الفرع الاول: الأسباب

لظاهرة التصحر أسباب متنوعة منها اسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية أو بشرية.

أولا: العوامل طبيعية

بما أن التصحر مشكلة بيئية واقتصادية واجتماعية معقدة ومتداخلة، فهذا ما جعل العوامل الطبيعية وفي مقدمتها تغير المناخ من الأسباب الرئيسية المسببة للتصحر، كما تؤدي كمية الإشعاع الشمسي وارتفاع درجة الحرارة وقلة الرطوبة النسبية وزيادة الرياح إلى زيادة شدة التبخر، ورغم أن الجفاف كثيراً ما يرتبط بتدهور الأرض، فإنه ظاهرة طبيعية تحدث حين يصبح معدّل سقوط الأمطار لفترة طويلة أدنى كثيراً من المستويات المسجلة عادة.

ومنه يمكن إيجاز العوامل الطبيعية فيما يلي:[9]

- تناقص كميات الأمطار في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف.
- ارتفاع درجة الحرارة مما يساعد على سرعة التبخر وتراكم الأملاح في الأراضي المزروعة.
- الانجراف والتعرية وهو تآكل التربة الزراعية ونقلها بفعل العوامل المناخية وخاصة الرياح والمياه.

ثانيا: العوامل البشرية

ساد الاعتقاد الخاطئ في الماضي بأن ظاهرة الجفاف هي المسبب الرئيسي لتدهور البيئة، وتصحرها، إلا أن التحليل الدقيق لأسباب انتشار ظاهرة تدهور التربة وتصحرها، يبين بشكل واضح أن الضغط على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل غير عقلاني، يلعب الدور الأهم في تدهورها[10].

كما أكد الخبراء المختصون في مجال علم الجغرافيا، أن التوسع في رقعة الصحاري التي تسودها الكثبان الرملية، سببها الإنسان بالدرجة الأولى لذا أطلق على المناطق المتصحرة إسم صحراء الإنسان[11]، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:[12]

- الاستغلال المفرط والزائد أو غير المناسب للأراضي الزراعية.
- إزالة الغابات التي تعمل على تماسك التربة.
- الرعي الجائر.
- أساليب الري التقليدية التي تؤدي إلى إفقار التربة من مكوناتها الأساسية.
- الفقر من أهم العوامل التي تؤدي بالإنسان إلى محاولة الاسترزاق بأي وسيلة، بحيث يستغل الأرض بشكل متواصل ومنهك.
- الاعتماد على مياه الآبار للري، وهذه المياه تزداد درجة ملوحتها بمرور الوقت مما يرفع درجة ملوحة التربة وتصحرها.

الفرع الثاني: الآثار الناتجة عن ظاهرة التصحر

ينتج عن ظاهرة التصحر نتائج وخيمة في مختلف المجالات يمكن إجمالها بما يأتي:

أولا: تأثيرات مناخية وبيئية

إن التذبذب في كمية الأمطار المتساقطة وتكرار حالات الجفاف الدوري، يتسبب في تدهور الغطاء النباتي سواء بعدم كفاية الرطوبة المشجعة للنمو أو بسبب الضغط الرعوي، ويؤدي هذا التدهور إلى اتساع المساحات المكشوفة[13].

وينتج عن هذه الظاهرة أيضا فقدان التنوع الحيوي، وتدهور التربة وبالتالي تدني الإنتاجية وفقد النظم البيئية القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وإثارة العواصف الترابية وزحف الرمال.

ثانيا: التأثيرات الاقتصادية

التصحر أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشاكل البيئية لا يمكن فصلها عن حالة الاقتصاد، ومن هنا يتبين لنا أن التخلف الاقتصادي والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر لتكريس التخلف في كثير من الأقطار.

ويسبب التصحر خسائر اقتصادية كبيرة، منها فقد خصوبة وإنتاجية التربة، مما يهدد الأمن الغذائي للإنسان وتقدر الخسائر السنوية للتصحر في الصين مثلا ما مقداره 6.5 بليون دولار وتقدر الخسائر السنوية على مستوى العالم من 300-600 بليون دولار[14].

كما أن التصحر قد تسبب في فقدان ما يقارب من 12 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كل سنة، وهذا ما يعادل 10% من المساحة الكلية لجنوب افريقيا أو 87% من المناطق المزروعة[15]، ومن أهم المشاكل الاقتصادية التي يمكن ذكرها :[16]

- خسارة المحاصيل في الأراضي الزراعية.
- اختفاء الغابات الطبيعية.
- نقص المياه سواء الجوفية أو السطحية لارتفاع نسبة التبخر وقلة النباتات.

ثالثا: التأثيرات الاجتماعية

غالبا ما يسبب التصحر تغير في المناطق الريفية لتصبح غير قادرة على دعم نفس حجم السكان القاطن فيه سابقا، فيسبب الهجرة خارج المناطق الريفية إلى المدينة[17]، فعندما أصيبت منطقة الساحل الإفريقي بفترات الجفاف الطويلة في السبعينات من القرن الماضي، انتقل كثير من هؤلاء "اللاجئين البيئيين"، عبر الحدود الوطنية إلى دول غرب إفريقيا، حيث استقروا في مدن الصفيح والأحياء الفقيرة[18]، ويولد ضغط الهجرة الريفية الحضرية الكثير من المشاكل الاجتماعية في المدن مثل (انخفاض المستوى المعاشي، البطالة، قلة الخدمات الصحية والتعليمية، قلة السكن، التوترات والنزاعات الاجتماعية، الإخلال بالأمن ... إلخ) ، ثم إن إفراغ الريف من سكانه وترك الأرض يساهم هو الآخر في استمرار التصحر.

المبحث الثاني: النظام القانوني والمؤسساتي لمكافحة التصحر في التشريع الجزائري

قبل التطرق إلى الجانب القانوني والمؤسساتي لمكافحة هذه الظاهرة، سنحاول إعطاء نظرة عامة عن واقع ظاهرة التصحر في الجزائر في المطلب الأول، ثم جهود الجزائر القانونية والمؤسساتية في مكافحة التصحر في المطلب الثاني.

المطلب الأول: واقع ظاهرة التصحر في الجزائر

تعتبر الجزائر أول دولة إفريقية من حيث المساحة والمقدرة ب2.381.741 كلم مربع، وتقدر مساحة الأراضي التي تعتمد في زراعتها على الأمطار بحوالي 7.228.840 هكتار (24%) أما الباقي فتبلغ مساحته

حوالي 313.304 هكتار (09%) وتعتمد الزراعة فيه على الري، وتبلغ مساحة المراعي الطبيعية حوالي 38 مليون هكتار، أما مساحة الغابات فتصل الى 3.9 مليون هكتار.

أما المناخ في الجزائر، فشمال البلاد تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتصف باختلاف بين الرطب في الشرق والجاف في الغرب في حين أن الساحل مناخه معتدل، بينما مناخ الداخل القاري شديد القساوة، كما أن الأطلس التلي يمتاز بمناخ ممطر، والأطلس الصحراوي يتصف بمناخ جاف، أما جنوب البلاد فإنه يتسم بالمناخ الاستوائي الجاف مع فروق حرارية كبيرة، تتفاوت المناطق من حيث الأمطار الهاطلة، إذ تتراوح ما بين 1500 ملم سنويا في المنطقة الساحلية الى أقل من 250 ملم سنويا في منطقة الهضاب الجنوبية وتنعدم تقريبا في الصحراء.

يهدد التصحر ما يقارب 03 ملايين ساكن يعيشون في المناطق السهبية، وتمس هذه الظاهرة بالخصوص المناطق الجافة، وينتج عنها آثار سلبية منها التدهور التدريجي للمساحات الزراعية والرعوية والغابية، مما يترتب عنه نقص الغطاء النباتي ونقص في الموارد المائية وغمر الرمال للطرق المعبدة، وهذا ما يسمى بصفة سلبية بالتوازن الفيزيائي والاجتماعي والاقتصادي للمناطق السهبية[19].

واذا أشرنا الى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20 مليون هكتار تتعرض للاستغلال الغير عقلاني، وخصوصا الرعي الجائر والمتمثل في زيادة أعداد الماشية على مساحة ذات قدرة محدودة على إطعام هذه الماشية، فيؤدي ذلك الى إختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية (12 مليون رأس من الماشية تعيش في المناطق السهبية) ، مما أدى الى تناقص انتاجية هذه المناطق من 120 الى 150 وحدة علفية عام 1978 الى 60 وحدة في الوقت الحالي.

فمن بين مجموع مساحة الجزائر التي تبلغ 238 مليون هكتار يوجد 200 مليون هكتار أراضي صحراوية، 20 مليون هكتار من الأراضي المهددة أو المتأثرة بالتصحر تمثل المناطق السهبية القاحلة وشبه القاحلة و12 مليون هكتار متأثرة بالانجراف المائي.

أما بالنسبة للغابات نلاحظ أنها متأثرة بحالة التدهور الشديد وذلك لأسباب عديدة منها الحرائق، الأمراض، الرعي الجائر .....الخ، وتقدر المساحة التي تدمر سنويا بالحرائق بحوالي 40.000 هكتار وهي تعادل تقريبا المساحة التي تشجر سنويا[20].

كما تغطي أعشاب الحلفاء مساحة تصل الى 4.6 مليون هكتار وأكبر مساحة من هذه الأعشاب تقع في الغرب الجزائري وقد تعرض نصفها الى عمليات تدهور متقدمة كنتيجة لقلع هذه الأعشاب من أجل الزراعات والرعي الجائر العشوائي دون الأخذ بعين الاعتبار حمولة وإمكانية هذه المناطق، وأن إعادة تنمية أعشاب الحلفاء يعتبر من العمليات الصعبة جدا.

الجدول الاول: نسبة التصحر في عدد من الدول العربية (الف هكتار)

رقم	الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة	النسبة(%)
01	قطر	1100	1100	100
02	ليبيا	180653	158900	87.96
03	الجزائر	238200	197000	82.7
04	اليمن	56600	40500	71.6
05	المغرب	71100	45500	64
06	موريتانيا	103100	63600	62
07	السعودية	215000	118200	55
08	السودان	250600	72500	28.8
09	الكويت	1800	500	27.89
10	العراق	45000	41490	92.2

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الاراضي القاحلة (اكساد)، حالة التصحر في الوطن العربي، دراسة محدثة تم اعداده بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2013.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر من بين ثلاثة دول العربية، الأكثر تصحرا بنسبة 82.70 بالمئة وهو مؤشر خطير وكارثي على الوضع البيئي في البلاد.

المطلب الثاني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة التصحر وموقف المشرع من الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

لقد كانت هناك العديد من المحاولات الدولية الرامية إلى إيجاد إطار قانوني لمكافحة التصحر خاصة بين الفترة 1968 و1974، أين حلت الكارثة الإنسانية في الساحل الإفريقي والتي مات خلالها ما يزيد عن 200 ألف شخص نتيجة آثار هذه الظاهرة، لكن هذه الجهود بقيت مجرد إجراءات محدودة ولم تلقى الدعم الكافي خاصة المالي منه، لكن مع إبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر سنة 1994 أصبح هناك الإطار القانوني الدولي والملزم لمعالجة هذه الظاهرة وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في الفرع الأول، بالإضافة إلى ادماج أهداف ومبادئ هذه الاتفاقية في الإطار القانوني والمؤسساتي في التشريع الجزائري الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهداف ومبادئ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

استعرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقارير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992 وتوصياته، وأقرت ضمن قراراتها في هذا الشأن، تشكيل لجنة من ممثلي الحكومات للتفاوض وصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في الدول التي تتضرر من التصحر ونوبات الجفاف، وخاصة في القارة الإفريقية، تم تشكيل اللجنة وعقدت اجتماعا تنظيميا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك 1993، ثم توالت دورات انعقادها، وكانت الدورة الختامية في باريس

1994، اكتملت الصياغة، وأحتفل في باريس في نوفمبر 1994 بفتح باب التوقيع، التي استكملت في 1996، ودخلت مرحلة التنفيذ وأنعقد مؤتمر الاطراف الاول في روما 1997[21].

وتفردت الاتفاقية على أربعة ملاحق للتنفيذ الإقليمي، إفريقيا، أسيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشمال حوض البحر الابيض المتوسط.

إن الهدف من وراء هذه الاتفاقية، هو مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر وبخاصة في إفريقيا، وهذا باتخاذ إجراءات فعالة من خلال البرامج الوطنية، والتنسيق دون الإقليمي والإقليمي والدولي، والقيام بترتيبات الشراكة، في تجسيد المشاريع لمكافحة التصحر، هذا في إطار نهج متكامل ومتناسق مع الاتفاقيات الدولية البيئية، وكذا أجندة القرن 21 الخاص بالتنمية المستدامة في المناطق المتضررة وجاءت الاتفاقية لوضع حد لهذه الظاهرة، التي دمرت إنتاجية الأرض، وساهمت بصفة سريعة في ظاهرة الفقر، والضحية الاولى للتصحر هي الموارد الأولية، أين تبدأ معاناة الناس وتصبح إمدادات المياه والغذاء مهددة.

وتسعى الاتفاقية إلى إعادة تشكيل العمليات المساعدة الدولية من خلال الدول المانحة أو الوكالات أو المنظمات الدولية، لهدف ضمان التنسيق الأفضل لبرامج تمويل وتوجيه التمويل نحو احتياجات البلدان المتأثرة، وطمأنة المانحين على حسن إنفاق أموالهم، ومن أهداف الاتفاقية العمل على إشراك المجتمعات المحلية في عجلة التنمية، وذلك على قدم المساواة مع الفاعلين في عملية التنمية، وذلك عن طريق حملات التوعية لتعريف الناس بهذه الفرصة التي تتيحها الاتفاقية بغرض المشاركة.

أما فيما يخص مبادئ الاتفاقية، تنص المادة الثالثة[22] من الاتفاقية على أربعة مبادئ أساسية يجب على الأطراف تطبيقها ويمكن إيجازها فيما يلي:

- مبدأ مشاركة المواطنين والجماعات المحلية في تعريف وتطبيق برامج مكافحة التصحر.
- مبدأ التعاون الدولي والتنسيق في مجال دون الإقليمي والإقليمي والدولي.
- مبدأ التعاون بين مختلف السلطات العمومية، لا سيما بين الدول والمنظمات الحكومية والسلطات العمومية والمنظمات غير الحكومية .
- مبدأ الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الدول النامية.

الفرع الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة التصحر

تضمنت المنظومة التشريعية الوطنية، العديد من القوانين المتعلقة بمكافحة ظاهرة التصحر نذكر أهمها:[23]

- القانون الرعوي الصادر بالأمر رقم 43/75 المؤرخ في 17 جوان 1975.
- القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة الذي ينص على أن حماية الطبيعة تشكل اهتماما وطنيا للصالح العام.
- القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتعلق بالنظام العام للغابات.
- القانون رقم 17/83 المؤرخ في 16 جويلية 1983 والمتعلق بقانون المياه.

– القرار الوزاري المؤرخ في 16 مارس 1997 والمحدد لمبلغ ضريبة الرعي في مساحات مخصصة لحماية الغابات ومساحات الزراعة الرعوية المنجزة في إطار المشاريع الكبرى.

– القانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتعلق بتنظيم طريقة استغلال الأراضي المصنفة في فئة الملك الخاص التابع للدولة.

– المرسوم التنفيذي رقم 482/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 والمتعلق بدعم الأسعار الطاقة المستعملة في الزراعة.

– المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 والمحدد لكيفيات وتكاليف وشروط التنازل عن القطع الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في المساحات الخاضعة للاستصلاح.

– المرسوم التنفيذي رقم 490/97 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997 والمحدد لشروط تقسيم الأراضي الفلاحية.

أما فيما يخص الجانب المؤسساتي فبعد أن وقعت الجزائر على الاتفاقية و ذلك بموجب الأمر رقم 04/96 المؤرخ في 1996/01/10، وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 52/96 المؤرخ في 1996/01/22 ودخلت حيز التنفيذ في 26 ديسمبر سنة 1996 قامت بإنشاء هيئتين هامتين لمكافحة هذه الظاهرة، وهذا في إطار تنفيذ الاتفاقية و أجندة القرن 21 وهما المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة و الهيئة الوطنية للتنسيق[24].

حيث يترأس المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة رئيس الحكومة، ويضم معظم القطاعات الوزارية ومن مهامه ضمان برنامج النشاط الوطني في السياسة الوطنية للتنمية.

أما في ما يخص الهيئة الوطنية للتنسيق أنشأت بقرار وزاري لوزارة الفلاحة والصيد البحري بتاريخ 15 جوان 1998، هذه الهيئة تتراسها المديرية العامة للغابات، وتعتبر الجهاز الأساسي لمتابعة وتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في الجزائر، وتضم ممثلين عن وزارة الفلاحة والمالية وتهيئة الإقليم والبيئة والموارد المائية والتعليم العالي والبحث العلمي[25].

كما وضعت العديد من الهيئات الحكومية من أجل مكافحة هذه الظاهرة منها:

المديرية العامة للغابات – المديرية العامة للبيئة – الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة – المحافظة السامية للسهوب – مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة.

بالإضافة إلى هيئات استشارية مثل المجلس الوطني لتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى برامج مخططات ومشاريع إنمائية ساهمت في الحد من هذه الظاهرة نذكر منها:

1– المخطط الوطني لمكافحة التصحر:[26]

يأتي ضمن برنامج تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر والتي ترتكز على عدة نقاط أهمها:

– التقيد بالشروط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق الخبرة السابقة للبرامج الوطنية.

– توفير الموارد والكفاءات الضرورية لإنجاح هذا المخطط بالإضافة الى التشريعات القانونية اللازمة.

– المشاركة الفعالة للمواطنين والجمعيات.

2– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

يتمحور البرنامج حول حماية المساحات من خلال نشاطات التهيئة، تعبئة المياه السطحية، وإنجاز وتهيئة المنشآت المائية وإضافة إلى تحسين أجور السكان من خلال إنشاء مناصب شغل ونشاطات مدعمة للإرشاد والإعلام والتحسين[27]، كما يحتوي على البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف الى إنجاز 120.000 هكتار على مدى 20 سنة[28].

3– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لسنة 2002:

جاء مكملا للمخطط الأول بحيث يشجع التقنيات الحديثة التي تحافظ على الموارد الطبيعية مع خلق مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشية السكان[29].

4– الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004:

توجه هذه الاخيرة الى التوافق الاقتصادي والاجتماعي وتعتمد على الاندماج الكامل للإطارات المحلية والسكان المعنيين وتخص سكان الريف حيث يتم إنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية مع التدعيم التقني والتنظيمي والمالي والعقاري.

5– مشاريع المحافظة السامية لتنمية السهوب:

إن المشاريع الكبرى الثلاثة (كتهيئة السهوب وزراعة العلف وإعادة تأهيل بساتين النخيل) والمدرجة باسم المحافظة السامية للتنمية السهوب، قد مست مجمل 19 ولاية و135 بلدية، ففي الولايات ذات الطابع الزراعي الرعوي لاسيما ولايات سطيف وسعيدة وتيارت والمدية فقد تمت زراعات رعوية وعلفية على مساحة 112.500 هكتار[30].

6– مشاريع قطاع الغابات:

أ– مشروع السد الاخضر:

يعد من أكبر المشاريع مقاومة للتصحر في الجزائر وحتى على المستوى الإقليمي وقد بدأ هذا المشروع عام 1971م، ويهدف إلى إنشاء حزام ثانوي يمتد من الحدود المغربية الى الحدود التونسية في الشرق بطول قدره 1500 كم وبعرض يساوي 20 كم[31]، بحيث يغطي مساحة 03 مليون هكتار ويضم ولايات: الجلفة ، مسيلة، باتنة، خنشلة، تبسة، نعامة، الاغواط، البيض[32].

ب– برامج قطاع الغابات المتنوعة:

كما ساهمت العديد من البرامج التابعة لمديرية العامة للغابات من خفض آثار هذه الظاهرة من بينها: الزراعة الرعوية، التشجير المثمر، تثبيت الكثبان الرملية، الهياكل القاعدية، مساحات الحلفاء، اعادة التحريج وتطوير الغابات، مشروع مكافحة تراكم الرمال، انشاء المشاتل[33].

أما فيما يخص الجانب المالي فلقد أنجزت الجزائر معظم مشاريعها على حساب نفقات الدولة، من خلال تخصيص مختلف صناديق مالية لتنفيذ هذه البرامج من أهمها: [34]

– صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهوب: جاء بموجب الفصل الثالث من قانون المالية التكميلي لسنة 2002.

– الصندوق الوطني للتنظيم التنمية الفلاحية والذي يهدف الى تنمية البرامج الفلاحية ودعم الفلاحين والمربين.

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز.

– الصندوق الخاص بتنمية الجنوب: يدعم برامج متعددة منها (حماية الموارد الطبيعية ومشاريع المناطق الصحراوية والطاقة الشمسية).

خاتمة:

استحدث المؤسس الدستوري الجزائري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 آليات مؤسساتية استشارية قصد مسايرة متطلبات المجتمع المدني وتحقيق أهدافه، ويعد المرصد الوطني للمجتمع المدني أحد أهم هاته الآليات المعززة لمكانة المجتمع المدني، كما يعتبر إطارا قانونيا لتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وترقية القيم الوطنية وتحقيق تنمية وطنية شاملة.

إن ظاهرة التصحر ظاهرة ذات أبعاد عالمية، بما تفرزه من مشاكل معقدة اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية، فهي تتطلب وعي كامل بأبعادها، فهذه المشكلة تهدد بقاء دول بأكملها، حيث أن اكثر من مليار شخص مهدد في أمنه الغذائي، وما يزيد عن ربع مليون إنسان تحت التأثير المباشر لهذه الظاهرة.

وهذا ما يجعلها من بين أهم القضايا البيئية على المستوى الدولي، التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي خاصة من جانب المنظمات الدولية على رأسهم هيئة الأمم المتحدة، وهذا باعتماد اتفاقية الأمم المتحد لمكافحة التصحر 1994، لكن الملاحظ اليوم أن هذه الاتفاقية لم تلبي طموحات المجتمع الدولي خاصة الدول الإفريقية المتضررة، لأن نجاح هذه الاتفاقية مرتبط بتوفير موارد مالية كافية وهذا في الحقيقة لم يتوفر نتيجة تماطل وعدم تحمل الدول المتقدمة مسؤولياتها.

والجزائر كغيرها من البلدان المتضررة من هذه الظاهرة، فقد حاولت منذ بداية السبعينات بتكثيف الجهود وإطلاق عديد البرامج للحد من هذه الظاهرة، لكن النتائج المرجوة لم تكن في المستوى المطلوب ونجد حاليا مدن بأكملها تغرق في زحف الرمال.

لهذا يجب ان تولي الدولة هذه الظاهرة الاهتمام البالغ وتجنيد كل الوسائل الضرورية خاصة الجانب المالي، وهذا في اطار حماية البيئة وربطها بمتطلبات التنمية المستدامة.

وفي الأخير نود أن نقترح بعض التوصيات نذكر منها:

– إنشاء جهاز إداري مستقل مكلف بمكافحة التصحر له الإطار التنظيمي والبشري المؤهل وتوفر له ميزانية خاصة وكافية بحجم المشكلة، ويعمل تنفيذا وتطبيقا للاتفاقية الدولية والبرامج التنموية الأخرى.

– تفعيل الآليات القانونية الإقليمية سواء على المستوى العربي أو المستوى الإفريقي، لأن الجزائر ليست في معزل عن هذه الظاهرة، وكل ما كان التعاون إقليمي ودولي كانت النتائج اكثر إيجابية.

– الاستفادة من خبرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية خاصة في الجانب التقني والعلمي بما في ذلك رصد حجم الظاهرة عن طريق الأقمار الصناعية.

– تفعيل دور الجمعيات والأفراد وتكريس مبدأ المشاركة الفعالة في برامج التنموية المحلية.

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

– **الكتب:**

01- عصام الحناوي، قضايا البيئة في 100 سؤال وجواب، لبنان، المنشورات التقنية، الطبعة الثانية، 2008.

02- محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

03- عبد المنعم بلبع، ماهر جورج نسيم، تصحر الأراضي مشكلة عربية وعالمية، طبعة 03، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998.

– **الرسائل والمذكرات:**

01- شماني وفاء، "التصحر في الجزائر أسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، 2012/2011 .

02- بوزيد بوحفص، " الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012.

03- نش عزوز، "آليات الاتصال لدى محافظة الغابات لمكافحة التصحر ولاية المسيلة نموذجا" ، مذكرة ماجيستير، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

– **المداخلات والمقالات العلمية:**

01- حبيب فارس عبد الله، "التغيرات المناخية على كوكب الأرض وأثرها في زيادة حدة التصحر"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد السادس عشر، العراق، 2010.

02- ماجد مطر عبد الكريم، "الاختلال في النظام البيئي...و ظاهرة التصحر"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد التاسع عشر، العراق.

03- حسن علي نجم، "أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الانتاج الزراعي"، مجلة الاستاذ، العدد 203، العراق.

04- كمال رزيق، "الأدوات المالية والجبائية للحد من التصحر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2008.

05- سوسن صبيح حمدان، "أثر التصحر في تدهور البيئة المائية الحياتية في جنوب العراق"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 35، العراق.

06- علي غليس ناهي، "المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر"، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، العراق، 2009.

07-كريمة محمد وهيب، "التصحر أسبابه وتأثيراته وطرق مكافحته"، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد السادس، العدد44، العراق.

08- الزهرة غازي، مؤشرات رصد التصحر في الجزائر، بحث قدم في ورشة العمل حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ليبيا، طرابلس، من 24 الى 26 ماي 2003.

09- عبد القادر خليفة، مكافحة التصحر في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الوضع الحالي والآفاق، بحث قدم في حلقة عمل حول نتائج رصد التصحر في المنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، من 08 الى 10 جويلية 2006.

- **الإتفاقيات:**

01- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لسنة 1994، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 52/96 المؤرخ في 1996/01/22.

- **التقارير الدولية:**

01- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)، حالة التصحر في الوطن العربي، دراسة محدثة تم إعداده بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2013.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

01-Dr. YAGOUBI MOHAMED ,L'impact du phénomène de la désertification sur le développement durable , REVUE Des économies nord Africaines N°5 mois de janvier 2008.

الهوامش:

1 – عصام الحناوي، قضايا البيئة في 100 سؤال وجواب، لبنان، المنشورات التقنية، الطبعة الثانية، 2008، ص120.

2 – حبيب فارس عبد الله، "التغيرات المناخية على كوكب الأرض وأثرها في زيادة حدة التصحر"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد السادس عشر، العراق، 2010، ص 71.

3 – ماجد مطر عبد الكريم، "الاختلال في النظام البيئي...وظاهرة التصحر"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد التاسع عشر، العراق، ص 30.

4 – حسن علي نجم، "اثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الانتاج الزراعي"، مجلة الاستاذ، العدد 203، العراق، 2012، ص 1621-1622.

5 – عبد المنعم بلبع، ماهر جورج نسيم، تصحر الاراضي مشكلة عربية وعالمية، طبعة 03، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص 19.

4- كمال رزيق، " الادوات المالية والجبائية للحد من التصحر"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد الثالث عشر، جامعة بسكرة ، الجزائر، ص 44.

5- ماجد مطر عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 30.

8 – سوسن صبيح حمدان، "اثر التصحر في تدهور البيئة المائية الحياتية في جنوب العراق"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 35، العراق، ص 136.

9- شماني وفاء، "التصحر في الجزائر اسبابه واثاره على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، 2012/2011، ص 06.

10- بوزيد بوحفص، "الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012، ص 22.

11- حسن علي نجم، مرجع سابق الذكر، ص 1624.

12- بوزيد بوحفص ، مرجع سابق الذكر، ص 22.

13- علي غليس ناهي، "المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر"، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، العراق، 2009، ص 179.

14 - كريمة محمد وهيب، "التصحر أسبابه وتأثيراته وطرق مكافحته" ، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد السادس، العدد 44، العراق، ص 681.

15 - المرجع نفسه، ص 681.

16 - كمال رزيق، مرجع سابق الذكر، ص 43.

17 - كريمة محمد وهيب، مرجع سابق الذكر، ص 681.

18 - عصام الحناوي، قضايا البيئة في 100 سؤال وجواب، مرجع سابق الذكر، ص 125.

19- الزهرة غازي، مؤشرات رصد التصحر في الجزائر، بحث قدم الى ورشة العمل حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ليبيا، طرابلس، من 24 الى 26 ماي 2003، ص 158.

20- الزهرة غازي، المرجع السابق الذكر، ص 159.

1- محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص 174.

- المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لسنة 22.1994

23- نش عزوز، "آليات الاتصال لدى محافظة الغابات لمكافحة التصحر ولاية المسيلة نموذجا"، مذكرة ماجيستير، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2012/2011، ص 136.

24- عبد القادر خليفة، مكافحة التصحر في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الوضع الحالي والآفاق، بحث قدم في حلقة عمل حول نتائج رصد التصحر في المنطقة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، من 08 الى 10 جويلية 2006، ص 184.

25- نش عزوز، مرجع سابق الذكر، ص 137.

26 -Dr. YAGOUBI MOHAMED ,L'impact du phénomène de la désertification sur le développement durable , REVUE Des économies nord Africaines N°5 janvier 2008, page 83.

27- شماني وفاء، مرجع سابق الذكر، ص 66.

28- عبد القادر خليفة، مرجع سابق الذكر، ص183.

29- المرجع نفسه، ص184.

30 - شماني وفاء، مرجع سابق الذكر، ص68.

31 - المرجع نفسه، ص68.

32 - Dr. YAGOUBI MOHAMED, op.cit, P 76.

33 - شماني وفاء، مرجع سابق الذكر، ص72.

34 - عبد القادر خليفة، مرجع سابق الذكر ص185.